Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر

2019/0042367/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and with reference to the Latter's note dated March 28th 2019, regarding the invitation addressed to all interested parties to comment on the concept note of the General Comment on:" **Children's rights in relation to the digital environment**".

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, herewith, a copy of the contributions received from **Ministry of Administrative development, Labour and Social affairs** with regard to the above subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, May 31st 2019

Office of the United Nations High
Commissioner for Human Rights (OHCHR)
the Special Procedure Branch (UNOG-OHCHR)
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Email : crc@ohchr.org

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسهام بمعلومات بشأن التدابير العامة
لتنفيذ الدول الأطراف لإعمال حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية

مقدمة

لكل عصر وزمن أدواته وثقافته وسماته، التي لا غنى لنا عنها، ولعل وسائل ووسائط تكنولوجيا الاتصال الحديثة كافة ـ و"الإنترنت"أهمها ـ باتت أهم أدوات عالمنا المعاصر، التي نستخدمها ونسخرها ونوظفها لتلبي احتياجاتنا، ومن خلالها نتمكن من أن نتواصل مع هذا العالم ونصبح جزءاً منه. وفق هذه القاعدة، علينا أن نعمل ونتعامل مع الواقع ونستوعبه ونتوافق معه، بميزاته وعيوبه، دون أن ننحي أو نتجاهل أهم معطيات العصر، إلى أن يلتهمنا الخطر. ومن أهم المخاطر التي تتربص بنا وبأطفالنا، وتفرض حداً فاعلاً من الحماية ـ تلك التأثيرات السلبية التي تكتنف تعامل الأطفال الصغار مع عالم"الإنترنت"، في ظل غياب الوعي المجتمعي لتأثيراته وتداعياته على سيكولوجية وشخصية الطفل، في ظل تراجع تأثير الأسرة بشكل عام وانحسار دورها في عملية التنشئة الاجتماعية أمام العوامل الأكثر تأثيراً، وأبرزها وأخطرها الفضائيات المفتوحة والانترنت.

الأجوبة على الأسئلة المثارة بالمذكرة المفاهيمية "التعليق القام"

(آثار البيئة الرقمية على إعمال حقوق الطفل)

السؤال الأول: كيف يمكن التعبير عن آراء الأطفال وتجاربهم وأخذها في الاعتبار، عند صياغة السياسات والممارسات التي تؤثر على وصولهم إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها؟

يحرص واضعي السياسات والممارسات التي تؤثر على وصول الأطفال إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها على مشاركة الأطفال في وضع السياسات الرقمية، إذ يتم إعطاء الأطفال والشباب صوتاً في عمليات تصميم وتطوير وتنفيذ وتقييم السياسات الرقمية التي تؤثر على حياتهم، والعمل على تتبع أوجه التفاوت في إمكانية الوصول للإنترنت، والحواجز التي تحول دون ذلك، بالإضافة إلى ضرورة العمل على إدماج القضايا المتعلقة بالأطفال والمساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتقنيات المعلومات والاتصالات.

ويتم وضع الأطفال في محور السياسة الرقمية، من أجل توسيع نطاق توصيل الأشخاص صغار السن بالإنترنت، مع حمايتهم من المخاطر التي يشكلها العالم الرقمي.

ويحق للأطفال المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، ولهم الحق في حرية التعبير عن الآراء وأن يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر عليهم، ويمكن أن يكون الأطفال فاعلين في التغيير وأن يساهموا بشكل نشط في الأسرة والمجتمع.

كما يحرص واضعي السياسات والممارسات التي تؤثر على وصول الأطفال إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها على إتاحة الفرصة للأطفال في التعبير عن آرائهم وتجاربهم وأخذها بعين الاعتبار، إذ يستخدم الأطفال تكنولوجيا المعلومات والتواصل من أجل الوصول إلى المعلومات ومن أجل التحقيق في الأفكار وعرض تفكيرهم، ويتضح ذلك عندما يقوم الأطفال بما يلي:

- التعرف على استخدامات التكنولوجيا في الحياة اليومية واستخدام تكنولوجيا حقيقية أو خيالية كركائز في لعبهم.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى الصور والمعلومات، واستكشاف وجهات نظر متنوعة وإيجاد معنى لعالمهم.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتصميم والرسم والتحرير، التعبير.
- استخدام التكنولوجيا للاستمتاع وايجاد المعنى.

وبذلك يحرص واضعي السياسات والممارسات والمربين بتعزيز هذا النوع من التعلم على سبيل المثال عند:

- تمكين الأطفال من الوصول إلى مجموعة واسعة من التكنولوجيا.
- دمج التكنولوجيا في تجارب ومشاريع لعب الأطفال.
- تعليم المهارات والتقنيات وتشجيع الأطفال على استخدام التكنولوجيا لاستكشاف معلومات جديدة وتمثيل أفكارهم.

ويحرص واضعي السياسات والممارسات التي من شأنها أن تؤثر على وصول الأطفال إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها على القيام بما يلي:

- يقومون بتزويد الأطفال باستراتيجيات لاتخاذ خيارات مدروسة بشأن تصرفاتهم.
- تعزيز شعور الأطفال بالانتماء، والترابط والرفاه.
- الحفاظ على توقعات عليا لمقدرات كل طفل.
- التوسط ومساعدة الأطفال في التفاوض لمعرفة حقوقهم فيما يتعلق بحقوق الآخرين.

- توفير الفرص للأطفال للانخراط بشكل مستقل مع المهام واللعب.
- دعم جهود الأطفال، ومساعدتهم وتشجيعهم كلما لزم الامر.
- تشجيع الأطفال على اتخاذ خيارات وقرارات.

السؤال الثاني: كيف يمكن معالجة التمييز (الذي نشأ خارج الإنترنت أو عبر الإنترنت) بشكل فعال، لضمان تمتع جميع الأطفال بحقوقهم في عالم رقمي؟

تضمن الدولة تمتع الأطفال بحقوقهم في عالم رقمي، إذ توفر التقنية الرقمية فرصاً غير مسبوقة في مجالات شتى كالمحتوى التعليمي العالي الجودة وبكلفة أقل كثيراً من المصادر التقليدية وبجرعة أكبر من التنوع والمتعة.

ومن حيث أن وسائل التكنولوجيا والإنترنت باتت تلازم الإنسان في جميع مراحل حياته، فمنذ اللحظات الأولى التي يفتح بها الأطفال عيونهم على هذا العالم تبدأ هذه التقنية في رسم تجاربهم الحياتية، وأفكارهم ومعتقداتهم، ليرافقهم هذا التأثر في جميع مراحلهم العمرية وتنشئتهم الاجتماعية.

إن التحول الرقمي والانتشار السريع لتقنية المعلومات والاتصالات غيّر العالم ومعه شكل حياتنا اليومية، وتصرفاتنا في المراحل العمرية المختلفة.

شكلت مرحلة الطفولة تغيّر أيضاً، مع تغيّر اهتمامات الأطفال وألعابهم وطرق تلقيهم للمعلومة، فقد وفرت لهم التقنية الرقمية فرصاً أكبر في الوصول إلى المعلومة واللعب المفيد وتنمية الهوايات والمهارات.

وبالنسبة لسلوك الأطفال فقد أدخل الانترنت تغييراً كبيراً في طريقة تكوينهم للصداقات والمحافظة عليها وكيفية قضاء أوقات الفراغ. ومع تفهم تخوفات الوالدين إزاء ذلك فمن الأجدى أن تتوجه جهودهم إلى استثمار وقت الطفل على الإنترنت نحو تحقيق أقصى استفادة ممكنة بالاهتمام بالمحتوى والأنشطة. أما في

المنظور الأوسع فيجب النظر في كل ممارسات الطفل والعوامل الأقوى تأثيرًا في ذلك مثل أداء الأسرة وأداء المدرسة. وفي ظل التوقعات شبه المؤكدة لاتساع الانخراط في استخدامات التقنية الرقمية وارتقائها الى مستويات غير مطروقة، ومع تذليل العوائق التي تحدُّ من الانتفاع بها مثل نوع الجنس وجودة التعليم والتقاليد واللغة وسمات الأماكن، توجد استراتيجيات محكمة تنص على اتاحة وصول جميع الأطفال الى موارد عالية الجودة بكلفة معقولة، وحمايتهم من مخاطره، وصيانة خصوصياتهم، ومحو الأمية الرقمية، والاستفادة من إمكانات القطاع الخاص فى النهوض بالمعايير والممارسات الأخلاقية.

السؤال الثالث: كيف يجب أن يعامل التعليق العام دور الوالدين وغيرهم من مقدمي الرعاية؟

يجب على الوالدين عندما يبدأ أبناؤهم بالجلوس على الحاسوب والدخول إلى شبكة الإنترنت أن يخبروهم أنه لا يوجد ما يمنع ذلك، ولكن يجب وضع بعض الشروط قبل الدخول إلى الإنترنت، ومن هذه الشروط الآتي:

* يجب إخبار الأبناء عن عدم إعطاء أي معلومات تخص الأسرة كعنوان المنزل، أو الاسم، أو رقم الهاتف، فربما يستخدمها بعض الأشخاص في عملية ابتزاز للآباء، أو عملية سرقة للحسابات البنكية أو بطاقات الائتمان.

* عند شعور الأبناء بوجود مواقع غير جيدة تظهر لهم على الإنترنت، فيجب إخبار الآباء عن هذه المواقع، ومن ثم يقوم الآباء بعمل حظر لهذه المواقع الإلكترونية والكثير من المواقع الشبيهة بها.

* عدم القبول بصداقة أي شخص على مواقع التواصل الاجتماعي دون معرفة الوالدين، فربما يقوم بعض الأصدقاء على هذه المواقع بنشر صور أو تعليقات فاسدة تضرُ بالأبناء.

* عدم الانفعال أو الغضب في وجه الأبناء في حالة حدوث أي شيء خاطئ، فمعرفة الأبناء أن إخبارهم بأشياء خاطئة حدثت معهم لن يؤدي إلى غضب الآباء المفرط فيه، فذلك يولّد الثقة المتبادلة بين الأبناء والآباء.

* يجب علينا تنبيه أبنائنا بعدم صحة كل المعلومات الموجودة على الإنترنت، وعدم الإعجاب بأي شيء يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي ومشاركته.

* عدم السماح لهم بالمشاركة في الدردشة على مواقع التواصل الاجتماعي، فبعض الأصدقاء على هذه المواقع ربما يستخدموا تلك الدردشة في الابتزاز من أجل النقود، أو في استغلال الفتيات في بعض الأمور السيئة.

* الحرص على إيجاد المواقع المفيدة التي تنمي مواهب أبنائنا، فالإنترنت مليء بهذه المواقع المفيدة والتي يتبناها أشخاص لهم خبرات في التعامل مع الأطفال والمراهقين.

* استخدام برامج الحماية وبرامج المراقبة الأبوية، والتي تسمح بعدم سرقة البيانات والدخول إلى المواقع التي يتم تصنيفها على أنها ضارة من قبل الأبوين.

* تحديد بعض الأوقات للجلوس على الإنترنت والتي يكون فيها الوالدين متفرغين لأبنائهم وقادرين على الاطلاع على ما يشاهده الأبناء من وقت لآخر.

السؤال الرابع: كيف ينبغي أن تدعم ممارسات الشركات العاملة في البيئة الرقمية إعمال حقوق الطفل؟

تمثل حقوق الطفل استثماراً أساسياً في مستقبلنا المستدام، وتنطبق حقوق الإنسان على جميع الأطفال، وتساعد حماية هذه الحقوق على بناء مجتمعات قوية ومتعلمة وهي تعتبر حيوية لخلق بيئة مستقرة وشاملة ومنتجة للأعمال التجارية، والأعمال التجارية التي تدمج احترام الأطفال ودعمهم في استراتيجيتها وعملياتها تحقق منافع للأطفال والمجتمع، ويمكنها أن تحقق فوائد حقيقية للأعمال نفسها أيضاً. ويمكن أن يسهم العمل الإيجابي من أجل حقوق الطفل في بناء السمعة الطيبة وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الترخيص الإجتماعي للعمل – بما في ذلك كسب واستمرار دعم الجماهير الذين يعيشون ويعملون في مكان نشاط الأعمال التجارية. ويمكن الإلتزام بحقوق الأطفال أيضاً المساعدة في توظيف قوة عاملة متحمسة والإبقاء عليها.

وتقع على عاتق الشركات العاملة والاعمال التجارية مسؤولية احترام حقوق الطفل وتجنب التورط في انتهاكات لحقوق الطفل، فإن مسؤولية الشركات في احترام حقوق الانسان تتمثل في تجنب انتهاك حقوق الاخرين ومعالجة الاثار السلبية التي قد تحدث ويتطلب ذلك من الشركات ان تولي حقوق الانسان العناية الواجبة لتصبح على دراية بالتأثيرات السلبية على حقوق الانسان وتمنعها وتعالجها.

ومن ثم فإن الأعمال التجارية تقع على عاتقها مسؤولية ضمان عدم تعرض أي طفل للضرر، وهذا يتطلب بذل جهود نشطة من جانبها لتحديد ومعالجة تأثيراتها المحتملة والفعلية على الأطفال، وتنطبق هذه المسؤولية على أنشطة الأعمال التجارية وعلاقاتها المتصلة بتلك الأنشطة في جميع انحاء العالم.

كما يمكن للأعمال التجارية ضمان احترام حقوق الطفل في كل جانب من جوانب استراتيجياتها وعملياتها عن طريق إجراء تحليل فجوات لمعرفة كيف أن السياسات والعمليات القائمة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الطفل، ويمكنها أن تتابع النتائج من خلال مراجعة السياسات والعمليات أو اعتماد سياسات وعمليات أخرى جديدة للتصدي للمخاطر والفرص المتعلقة بالأطفال.

السؤال الخامس: كيف يمكن للدول أن تدرك بشكل أفضل التزاماتها تجاه حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية؟

تأكيدا على ما توليه دولة قطر من اهتمام بحقوق الأطفال، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تحمي حقوقهم إذ تسير الدولة بخطوات سريعة على طريق كفالة وتعزيز حقوق الطفل، كما تسعى جاهدة إلى تنفيذ التزاماتها الدولية فى مجال حقوق الانسان.

إن"حماية حقوق الطفل" باعتبارها مسؤولية أسرية ومجتمعية، لم تعد قاصرة على مجرد توفير المأكل والملبس والمسكن، أو تقديم خدمات صحية ومادية له، أو مجرد منع الضرر والإيذاء الجسدي، بل هي عملية وقائية، وتحصين نفسي ومعنوي وأخلاقي وإنساني في المقام الأول، بعد أن أصبحت شكوى عالمية تؤرق المجتمع الإنساني بأسره، وأصبحت من أخطر القضايا الشائكة التي تحتاج إلى استراتيجية وثقافة مجتمعية لإنجاحها رغم تأكيد دراسات عديدة في كثير من البلدان ـ حتى المتقدمة منها ـ أن الآباء والأمهات أنفسهم لا يزالون غير مدركين تماماً المخاطر التي يتعرض لها أطفالهم من عالم الإنترنت.

إن المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صدقت عليها دولة قطر تنص بالتزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الملائمة لضمان

حماية الطفل، وتنص المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية أيضاً على التزام الدول بحماية الطفل من أشكال العنف كافة أو الضرر أو الإساءة البدنية وإساءة الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وفي مادته الثالثة يلزم البروتوكول الدول الأعضاء أن يغطي قانونها الجنائي جرائم إنتاج وتوزيع ونشر واستيراد وتصوير وعرض وبيع وحيازة مواد إباحية تتعلق بالطفل.

ومن ثم كانت الاستراتيجية الوطنية في الدولة لحماية الطفل، ترجمة حقيقية لإدراك هذا الخطر، باعتبارها مسؤولية مجتمعية، وانطلقت مؤسسات المجتمع وأجهزته المعنية، وفي مقدمتها وزارات (التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والمواصلات والاتصالات وغيرها ن ومؤسسات الرعاية الأسرية، بالتعاون والتنسيق مع كل من له صلة وشأن في تربية الطفل، وصوب كل اتجاه لمحاصرة الخطر، ووضع آليات عملية وبناءة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، لإشاعة ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت، وتبني حملات وطنية من شأنها توفير أمن وحماية وسلامة الطفل.

كما تسعى الدولة حثيثاً إلى حماية الخصوصية على الإنترنت من خلال قوانين وسياسات أقوى مع تزايد أعمال المراقبة الإلكترونية المتفشية، كما تعمل الدولة على حماية الناشئة من كل ما من شأنه أن يهدد تكوينهم السليم والطبيعي دون أن يشملهم تعطش المتطرفين الى تجنيد كل غرّ لا يملك أدوات اصطفاء المعلومات والعلاقات داخل فضاءات العالم الافتراضي.

وتعد حماية الأطفال ضد جميع أشكال العنف على الإنترنت من أولى أولويات الدولة، وتنظر الدولة إلى ملف دعم وحماية حقوق الإنسان كأحد أهم الثوابت

الوطنية التي يشكل الالتزام بها أساساً لمجتمع يقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ولا تدخر جهداً في سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان، وصون كرامته الأساسية، وتوفير السبل والضمانات اللازمة لتمكين المواطن من التمتع بحقوقه المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وترسيخ الممارسة الصحيحة لحقوق الإنسان في سلوكيات المواطنين، في إطار من التزام أصيل بنصوص الدستور، والتزامات دولة قطر المقررة بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية.

وفي هذا الإطار تحرص الدولة من خلال مؤساساتها وأجهزتها الحكومية وغير الحكومية على:

- التخطيط لخلق بيئات تعلم بمستويات مناسبة من التحدي حيث يتم تشجيع الأطفال على الاستكشاف والتجربة واتخاذ المخاطر المناسبة في تعلمهم.
- الاعتراف بالتفاهمات الرياضية التي يجلبها الأطفال للتعلم والبناء على هذه بطرق ذات الصلة لكل طفل.
- توفير الخبرات التي تشجع الأطفال على التحقيق وحل المشاكل.
- تشجيع الأطفال على استخدام اللغة لوصف وشرح أفكارهم.
- إتاحة الفرص للمشاركة في الخبرات التي تدعم التحقيق في الأفكار والمفاهيم المعقدة والتفكير، والمنطق والافتراضية.
- تشجيع الأطفال على جعل أفكارهم والنظريات مرئية للآخرين.
- صياغة لغة رياضية وعلمية ولغة مرتبطة بالفنون.
- الانضمام في لعب الأطفال وصياغة المنطق، والتوقع وانعكاس العمليات واللغة.

- بناء (صقل) استيعاب الأطفال عمداً.
- الاستماع بعناية إلى محاولات الأطفال على الافتراض والتوسع في تفكيرهم من خلال المحادثة والتشكيك.

السؤال السادس: هل إعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية ضروري لإعمال حقوق الطفل في بيئات أخرى.

نعم، إذ أن إعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية يحمي الطفل من المخاطر بما يعزز حقوق الطفل في البيئات الأخرى حيث:

١- **تزويد جميع الأطفال بإمكانية الوصول، بأسعار مقبولة، إلى موارد عالية الجودة على الإنترنت،** ويمكن أن يحدث ذلك من خلال العمل على خفض تكلفة الوصول للإنترنت، والاستثمار في نقاط الوصول العمومي، وتشجيع إنشاء محتوى ذي صلة للأطفال بلغتهم الأم، بالإضافة إلى كسر الحواجز الثقافية والاجتماعية أمام الوصول المتكافئ للإنترنت، وتزويد الأطفال المتنقلين بإمكانية الوصول إلى الأجهزة الرقيمة والإنترنت، لمساعدتهم في البقاء على اتصال مع الأسر والأصدقاء.

٢- **حماية الأطفال من الأذى على الإنترنت: وهو الأمر الذي قد يتطلب المزيد من دعم جهود إنفاذ القانون لحماية الطفل،** وإعادة تصميم نظم الحماية بشكل يعكس ويتلاءم مع القدرات المتطورة للأطفال، بالإضافة إلى تمكين الأفراد الذين يُمكنهم أن يقدموا الدعم للأطفال، وذلك عبر وضع استراتيجيات للوالدين وغيرهم من مقدمي الرعاية، لتطوير المهارات التي يحتاجونها

للتدخل إيجابيًا، وليس مجرد تقييد استخدام الأطفال لتقنيات المعلومات والاتصالات.

٣- حماية خصوصية وهويات الأطفال على الإنترنت، وذلك عن طريق وضع كافة الضمانات اللازمة لحماية خصوصية الأطفال ومعلوماتهم الشخصية، وضبط إعدادات الخصوصية الخاصة بالأطفال عند الحد الأقصى تلقائيًا، بالإضافة إلى ضرورة العمل على عدم استغلال البيانات الشخصية للأطفال لتحقيق مكاسب تجارية، واحترام التشفير للبيانات المتعلقة بالأطفال.

٤- محو الأمية الرقمية لإبقاء الأطفال مطلعين ومشاركين وآمنين على الإنترنت، وذلك عن طريق تشجيع عملية محو الأمية الرقمية في المدارس، وتزويد الأطفال بفرص تعلم مهارات تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم غير الرسمي، ودعم تنمية المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية لدى المعلمين، والتوسع في إنشاء المكتبات الرقمية، بالإضافة إلى نشر القيم والمهارات التي تعمل في اتجاه تشكيل ثقافة رقمية بين الأطفال، تكون قادرة على تمكينهم من الحفاظ على سلامتهم على الإنترنت، واحترام حقوق المستخدمين الآخرين.

٥- الاستفادة من قوة القطاع الخاص في النهوض بالمعايير والممارسات الأخلاقية التي تحمي الأطفال وتفيدهم على الإنترنت، ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تعمل الشركات، مع واضعي السياسات والمدافعين عن حقوق الطفل، لوضع حد أدنى من المعايير الأخلاقية لخدمتهم، فضلًا عن تشجيعها لفكرة الوصول غير التمييزي، ومنع شبكاتها وخدماتها من نشر مواد تتضمن إساءة

معاملة للأطفال، بالإضافة إلى تزويد الوالدين بمجموعة أكثر تكاملًا من أدوات الحماية سهلة الاستخدام، لتمكينهم من توفير حيز آمن لأطفالهم، وخاصة للأطفال الأصغر سنًا.

توصيات ومقترحات دولة قطر

<u>في إطار إعمال حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية تتمثل فيما يلي:</u>

(1) يجب على الأسرة غرس الأخلاق، والقيم، والوعي اللازم لاستخدامات للإنترنت، و من الطبيعي أن ذلك لا يكون إلا إذا توفرت أسر واعية ومستقرة، يسودها الحب والتفاهم، العلاقات الإيجابية بين الكبار والصغار، وتعرف أصول التنشئة الصحيحة في مواجهة مخاطر شبكة الإنترنت وغير ذلك من تقنيات، لإن الأسر المفككة التي يسودها القسوة، النبذ، الحرمان، التفرقة، أو الإفراط في الرعاية. تجعل الصغار والمراهقين يهربون من هذا الواقع المؤلم، من المشاكل الأسرية الى الآلة ليتوحدوا معها فلا يستجيبون لنصائح أو إرشادات الكبار من حولهم، يصبح مرجعهم شبكة الإنترنت والكمبيوتر وما يحتويه من عوامل بناء أو هدم.

(2) توصي الدراسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج إلي ضرورة تنمية مهارات الآباء في استخدام التقنية، ومتابعة الجديد والاطلاع على آخر المستجدات فيها، ومن الضروري أن تقوم الأسرة بوضع برامج مراقبة على الأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت، مع ضرورة توعية الأبناء بالمخاطر بين الحين والآخر، مع تعليمهم الاستخدام الصحيح بالتطبيق المباشر، والدخول على المواقع الجيدة، وفي نفس الوقت يجب أيضًا عدم التعويل على برمجيات الحماية المتوفرة

الآن لحجب المواقع والمعلومات السيئة على شبكة الإنترنت، لأن الأبناء الآن وهم ماهرون أكثر مما نتوقع في استعمال الكومبيوتر والإبحار في شبكة الإنترنت، قد يستطيعون فك شفرات الحظر، وبالتالي ارتكاب أخطاء أو انحرافات غير حميدة، خاصة عند الاطمئنان بأن الأسرة مشغولة عنهم.

(3) يجب على الأسرة تنظيم استخدام أفرادها للإنترنت لساعة أو اثنتين على الأكثر يوميًا، دون طغيان على أوقات الحاجات والمتطلبات الشخصية الأخرى، وذلك لأن الأبناء لديهم حاجات شخصية، ومدرسية، وأسرية، وحياتية أساسية أخرى يجب الوفاء بها بجانب الإبحار على شبكة الإنترنت. الأمر الذي يقتضي منهم توزيع أوقاتهم اليومية بمساعدة وتوجيه الأسرة كلما لزم، من أجل تغذية هذه الحاجات حسب أفضلياتها أو أهميتها الفردية لهم.

(4) يجب على الأسرة تشجيع الأبناء علي التحدث عن أي شيء يشاهدونه أو يطلعون عليه بشبكة الإنترنت سواء كان جيدًا ومفيدًا، أو سلبيًا محرجًا أحيانًا، كما يجب وضع الكمبيوتر في مكان مرئي بالمنزل من الجميع كي تتمكن الأسرة من مراقبة أبنائها عن كثب، وإعلام الأبناء أن كل ما يفعلونه على شبكة الإنترنت مراقب بشكل دوري، حيث يمكِن أن يسهم ذلك تلقائياً في انضباط الأبناء ذاتيًا والابتعاد عن الاستخدام السلبي للكمبيوتر و الإنترنت.

(5) يجب على الأسرة التنبيه على الأبناء بعدم إعطاء أي معلومات شخصية كالعنوان أو رقم الهاتف أو اسم المدرسة وعنوانها أو اسم أحد الوالدين لأصدقائهم علي شبكة الإنترنت، كما يجب علي الأسرة أن تَعرف أصدقاء الأبناء على شبكة الإنترنت، كما يجب تحذيرهم من تصديق أي حديث أو معلومات

علي شبكة الإنترنت، لأن هناك أشخاص قد يغيرون هوياتهم لأغراض فاسدة أو منحرفة، فذلك قد يُجنب الأسرة والأبناء الوقوع في شراك مواقع أو جهات منحرفة والمعاناة من مشاكل لا طائل لها أحيانًا.

(6) يجب أن يكون استخدام شبكة الإنترنت لتحقيق غرض إيجابي محدد: علمي، أو ثقافي، أو دراسي، أو اجتماعي، أو ترفيهي، أو تربوي ...الخ، دون استخدامها للإدمان وإهدار الوقت، كما يجب على الأسرة توعية الأبناء حول المخاطر والمشاكل المحتملة على شبكة الإنترنت، حفاظًا عليهم من الانحراف والوقوع في مكائد الغير، فينطبق هذا السلوك الأسري الإداري الوقائي في واقع الحياة اليومية، على عمل الأبناء في عالم مجهول غير مرئي على شبكة الإنترنت.

(7) يجب علي الأسرة تعليم الأبناء ثقافة وآداب استخدام شبكة الإنترنت، و الابتعاد عن الألفاظ المسيئة والذم والسباب على شبكة الإنترنت، والتحلي بالأدب واللياقة والقيم الاجتماعية السائدة في التعامل مع الغير على شبكة الإنترنت، و تربية الأبناء وتعويدهم بالقول و العمل على مبادىء الأمانة و الصدق و صراحة الكلام، و التصرف ذاتيًا على شبكة الإنترنت، وفي الواقع بهذه القيم، سواء كانوا على مرأى من الأسرة أو بمفردهم أو بصحبة أقران لهم خارج المنزل، فالأطفال الآن يسمون عند علماء الاجتماع (الأطفال الرقميين) أي أنهم ولدوا في عصر التقنية ولا يستطيعون تخيل العالم دونها، فضلاً عن كون سماع هذه المعلومات من آبائهم خير لهم من سماعها من أصدقائهم وهم يشجعونهم عليها.

وفي ضوء ما سبق نقترح ما يلي:

(1) إجراء دراسات عن تأثير الثورة المعلوماتية على السلوك الاجتماعي وعلاقته الاجتماعية، وأيضا دراسات عن علاقة الثورة المعلوماتية بالوعي الاجتماعية والسياسي.

(2) إجراء المزيد من البحوث التي تتعلق بدور الأسرة وأهميتها في تبصير الآباء للأبناء بمخاطر التقنية الحديثة وأضرارها الاجتماعية والأخلاقية والدينية.

(3) إجراء دراسات عن دور وسائل الإعلام في الحد من سلبيات التقنية الحديثة.

(4) إجراء دراسات عن ثورة المعلومات و علاقتها بالتفكك الأسري.